موقف المرجعية الدينية في العراق من إنتخابات المجلس التأسيسي 1922-1924

أ.م.د. حسين عبد الواحد بدر
كلية التربية الأساسية / الجامعة المستنصرية
husseinbader_200.edbs@uomustansiriyah.edu.qi
07721454795

مستخلص البحث:

سلط البحث الضوء على موضوع موقف المرجعية الدينية في العراق من إنتخابات المجلس التأسيسي في عاميّ 1922-1924، بدءاً من ممهدات تلك الإنتخابات التي شكلت ضرورة ملحة للنظام السياسي العراقي تحت الإنتداب البريطاني من جهة كون المجلس هو أول مجلس برلماني من مهامه الأساسية التأسيس القانوني لمؤسسات الدولة العراقية الحديثة مثل إقرار دستور للعراق و إقرار قانون للإنتخابات البرلمانية وبالتالي ترسيخ النظام الدستوري الديمقراطي الذي يتوافق مع طبيعة النظام السياسي المُعلن ومن جهة أخرى تصديقه على المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922 ، التي صيغت كي تنظم العلاقة بين العراق وبريطانيا الدولة المنتدبة بموجب قرار عصبة الأمم الخاص بفرض نظام الإنتداب الذي أُقر في مؤتمر سان ريمو عام 1920.وقد قضى موقفها الاولي بموافقتها على إجراء تلك الإنتخابات مقابل شروط كان على دار الإعتماد البريطانية والحكومة العراقية تنفيذها قبل إجراء تلك الإنتخابات وتمحورت حول ضمان إن لا يستبعد العناصر الوطنية من الانتخابات عن طريق السماح للأحزاب والجمعيات العراقية بمزاولة عملها مع السماح بحرية الصحافة وإرجاع من نفتهم بريطانيا الى خارج العراق بعد ثورة العشرين ، وبعد مماطلة البريطانيين والحكومة العراقية أصدرت المرجعيات الدينية فتاوى حرمت على العراقيين المشاركة في الإنتخابات ولقد لاقت صداً طيباً عند رجال الدين المسلمين من المذاهب كافة وتعدى الأمر تأييد بعض رجال الدين المسيحين ، مما أضفى طابع وطني على الموقف ، فأغلقت الهيأت المختصة بإجراء الانتخابات في الكثير من مدن العراق وبالتالي أجلت الانتخابات ،ولم يتم إجراءها الا بعد أن تم التعامل القصري والقاسي مع المرجعيات الدينية أواخر العام 1923 ليتم إفتتاح المجلس في آذار 1924.

الكلمات المفتاحية : مرجعية إنتخابات إنتداب الأصفهاني.

المقدمة :

عالجت الجهود الأكاديمية التاريخية على إختلاف عناوينها تأسيس الدولة العراقية الحديثة ومؤسساتها ومنها تأسيس المجلس التأسيسي عام 1924، أول برلمان عراقي أسس قانونياً لمؤسسات الدولة العراقية ، لكن مواقف القوى السياسية والإجتماعية المؤثرة في المجتمع العراقي من تأسيسه لازالت بحاجة الى مزيد من هذه الجهود . إن بحثنا هذا المعنون " موقف المرجعية الدينية العراقية من إنتخابات المجلس التأسيسي 1922-1924"، يسلط الضوء عن مدة تاريخية كانت فيها المرجعية الدينية ذات تأثير سياسي على المجتمع العراقي بدأت ملامحها بعد أن أسهمت في إندلاع ثورة العشرين ضد الإحتلال البريطاني ، ولا يخفى عن الباحث في تاريخ العراق المعاصر ما للمرجعية الدينية في النجف الأشرف وغيرها من مدن العتبات المقدسة في العراق من ثقل ديني وإجتماعي على الأغلبية السكانية في العراق ، وهذا نابع من التأثير الديني على حياة العراقيين ، فضلاً عن مواقف المرجعية من قضايا المجتمع العراقي المعاصرة ، الى جانب تلك الأهمية فأن البحث في ظروف بناء المؤسسات السياسية العراقية بذاته ذو أهمية تاريخية كبيرة لكل من يريد التعرف عن القضايا التاريخية من أجل الافادة من عبر التاريخ . على الرغم من حساسية الخوض في المؤسسات الدينية

وموإقفها من الأحداث السياسية لكن الباحث إتبع منهجية علمية قائمة على منهج البحث التاريخي من ناحية عرض المادة التاريخية وتحليل أحداثها بصورة موضوعية بعيدة عن النواحي العاطفية .

قسم البحث الى المقدمة هذه وثلاثة محاور جهد فيها الباحث من أجل تغطية جوانبه وأبعاده المختلفة . إذ تطرق المحور الأول المعنون :مقدمات إجراء انتخابات المجلس التأسيسي وموقف المرجعية الدينية منها ، الى أسباب ودوافع بريطانيا والحكومة العراقية لإجراء إنتخابات المجلس التاسيسي في ظل الإنتداب البريطاني والمسوغات السياسية والقانونية لها، خاتماً بموقف المرجعية الدينية من إعلان إجرائها ومهام المجلس .

اما المحور الثاني المعنون : فهو دور المرجعية الدينية في مقاطعة إنتخابات المجلس التأسيسي، فبحث جهودها والقوى الوطنية المدنية والعشائرية لمقاطعتها و تحريض الشعب على ذلك ، لما إعتقدته فيها بوصفها تشريعا للإنتداب البريطاني في ظل غياب الصوت العراقي الوطني الرافض لذالك الإنتداب لكونه و معاهدة 1922 المبرمة بين العراق وبريطانيا صورة طبق الأصل وأي محاولة للمصادقة على المعاهدة وإدخالها حيز التنفيذ تعني بالضرورة والواقع شرعنة للإنتداب الموسوم من قبل القوى الوطنية إستعمار بثوب جديد ، لذلك أصدرت المرجعيات الدينية العديد من الفتاوى التي تُحرم المشاركة في الانتخابات بوصفها بالضد من مصلحة الشعب العراقي ، ومن أبرز تلك المرجعيات مرجعية السيد أبي الحسن الأصفهاني ومرجعية الشيخ النائني ومرجعية الشيخ محمد مهدي الخالصي ، والتي أتت أكلها بمقاطعة شعبية مؤيدة بتأييد علماء الدين من مختلف المذاهب والأديان في العراق ، مما اضفى بعداً وطنياً للمقاطعة .

بينما المحور الثالث المعنون : فهو موقف المرجعية الدينية من إعادة إجراء إنتخابات المجلس التأسيسي ، رد فعل المندوب السامي والحكومة العراقية من مقاطعة الإنتخابات ومحاولة معالجة أسباب تلك المقاطعة ، لا سيما موقف المرجعية الدينية الموقف الأكثر تاثيراً ، فاتبعت اسلوبين الأول : الطرق السلمية القائمة على تقديم بعض التنازلات لتلبية الشروط التي وضعتها الأخيرة ومحاولة تلطيف الأجواء وبث الدعايات بين الشعب برضاء المرجعية عن ما تم تلبيته ، وهو ما لم يحقق النتائج المرجوه ، والثاني : استعمال الوسائل القانونية القاسية وأتباع لغة التهديد القسري وهو ما تحقق باللجوء الى تسفير الشيخ محمد مهدي الخالصي الى بلاد فارس (ايران) بدعوه رعويته الفارسية وعدم حصول عائلته على الجنسية العثمانية قبل تأسيس الدولة العراقية عام 1921، فحقق الأسلوب الأخير النتائج التي رجيت منه بعد إعلان كبار المرجعيات في النجف الاشرف وكربلاء المقدسة للهجرة الى نفس مكان تسفير الخالصي تضامناً منها معه ، مما أفقد المقاطعة زخمها وأفقد الحركة الوطنية ثقلا إجتماعيا وسياسيا كبيرا كانت تمثله مواقف المرجعية الدينية ، لتجرى الإنتخابات وينبثق المجلس التأسيسي في أذار 1924 ، وبعقد جلساته الأولى كشفت بريطانيا عن حقيقة أهدفها بعد تغيير مهام المجلس من إقرار الدستور أولاً الى التصديق على معاهدة 1922 ثم إقرار القانون الأساسي (الدستور) كي تخضع بنود الدستور عملياً لبنود المعاهدة .

أغنى البحث بالمعلومات من مصادر تاريخية مختلفة عدة، منها وثائق عراقية غير منشورة صادرة عن وزارة الداخلية وملفات البلاط الملكي العراقي ، الى جانب الأطاريح والرسائل الجامعية والعديد من الكتب العربية والمترجمة ، فضلا عن بعض الجرائد الصادرة في تلك المدة التاريخية .

اولاً : مقدمات إجراء إنتخابات المجلس التأسيسي وموقف المرجعية الدينية منها:-

عمد المندوب السامي البريطاني برسي كوكس والملك فيصل بن الحسين الى تنفيذ الخطوة التالية لتثبيت أسس النظام السياسي في العراق ، بعد أن وقعت الحكومة العراقية على المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922 [1] في 25 حزيران 1922، وكان من الطبيعي أن تكون الخطوة التالية إجراء انتخابات المجلس التأسيسي، حتى يصادق المجلس ممثل الشعب العراقي على المعاهدة، بوصف العراق دولة ذات نظام برلماني دستوري ، الآمر الذي يتطلب اجراء إنتخابات برلمانية تعبر عن حق الشعب في إختيار ممثليه وتقع على عاتق البرلمان مسؤولية المصادقة على المعاهدة، لكونه من المفترض ممثلاً للشعب العراقي على وفق القوانين في البلدان النيابية الدستورية ، وبما إن العراق دولة حديثة التكوين فإن الأمر تطلب أن يتبنى المجلس التأسيسي (أول برلمان منتخب) تلك المهمة.

وعليه أعلنت الحكومة العراقية في4 أذار1922 إن مهام مجلس التأسيسي حُددت بالأمور التالية [2].-

1- إقرار القانون الأساسي (الدستور) للدولة العراقية .
2- سن قانون لأنتخاب مجلس النواب .
3- تصديق المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922.

وفي ضوء ذلك قرر مجلس الوزراء اجراء الإنتخابات في 20 تشرين الأول 1922، وإنيطت بوزير الداخلية عبد المحسن السعدون تنفيذ تلك المهمة [3]. ومنذُ اللحظة الاولى خشي عبد المحسن السعدون من حدوث معارضة او عرقلة لعملية الإنتخاب، وتضح ذلك بالتعليمات التي أصدرها في الحادي والعشرين من الشهر نفسه إلى متصرفي الألوية، التي حثهم فيها أن لا يعطوا مجالاً إلى ما يشوش الاذهان من الدعاية المضادة للإنتخابات [4] . جاءت تلك التعليمات بعد أن إرتفعت الأصوات في النجف بمقاطعة الإنتخابات، لاسيما بعد أن عقد في جامع الهندي إجتماع حاشد، قرر المجتمعون فيه باسم المرجعية الدينية، مقاطعة الانتخابات وعدم إنتخاب أي شخص للمجلس التأسيسي [5].

بدأت العناصر الوطنية (شخصيات مثقفة وعشائرية) بشتى اتجاهاتها وشرائحها توحيد جهودها من أجل مقاطعة الانتخابات والإنتقال من التهديد بالمقاطعة إلى مرحلة التنفيذ الفعلي لها، فقامت بحملة دعائية واسعة ضد إجرائها ، واتصلوا بالحوزات الدينية في النجف . وتدارس الجميع النتائج التي ستؤدي اليها تلك الإنتخابات اذا ما جرت وتمت، من تصديق للمعاهدة، ووضع دستور دائم للبلاد سيكون خاضعا لبنود المعاهدة. وما يتبع ذلك من تكبيل البلاد بقيود الإنتداب البريطاني [6].

والواقع إن مهام المجلس وفي مقدمتها إقرار القانون الأساسي كانت ستضمن خضوع بنود معاهدة 1922 للقانون الأساسي العراقي ، بوصف مواده تضمن سيادة العراق ،على عكس بنود المعاهدة التي هي صورة اخرى لصك الإنتداب لكن على الأرجح أن المرجعية الدينية والقوى الوطنية كانت تعلم أن بريطانيا لن تسمح بذلك وهو ماجرى فعلياً بعد إفتتاح المجلس التأسيسي _كما سيأتي _.

توصلت المرجعيات الدينية في النجف مع القوى الوطنية إلى حل يحفظ للعراق سيادته، فقررت ان لا تعترض على اجراء الإنتخابات شرط أن تنفذ السلطات المطالب الاتية[7]:

1- الغاء الإدارة العرفية.
2- إطلاق حرية المطبوعات والإجتماعات.
3- سحب المستشارين البريطانيين من الألوية.
4- إعادة المنفيين السياسيين الى العراق.
5- السماح بتأليف الأحزاب والجمعيات السياسية.

يبدو أن المرجعية الدينية أرادت من خلف تلك المطالب وضع الكرة في ملعب الحكومة والمندوب السامي، وفقاً لمطالب ديمقراطية منطقية، لكن المندوب السامي كان يدرك أن تشكيل الجمعيات السياسية والسماح لها بحرية التحرك يعني إمكانية وصول قوى وطنية إلى المجلس التأسيسي ستعمل حينذاك على منع التصديق على المعاهدة.

ثانياً : دور المرجعية الدينية في مقاطعة إنتخابات المجلس التأسيسي.

تأزم الوضع كثيراً لعدم إستجابة الحكومة العراقية لمطالب المرجعية الدينية والقوى الوطنية ، وعندها أعلنت المرجعة الدينية تأكيد قرارها بمقاطعة الإنتخابات وتحريمها، إذ أصدر الشيخ النائني(8) في الخامس من تشرين الثاني 1922 فتوى جاء فيها : حكمنا بحُرمة الإنتخابات وحُرمة الدُخول فيها على الامة العراقية كافة وأن من دخل في هذا الأمر أو ساعد عليه أدنى مساعدة فقد حاد الله ورسولهُ والائمة الأطهار صلوات الله عليهم أجمعين اعاذ الله الجميع عن ذلك (9).

أعقبت تلك الفتوى فتوى أخرى للسيد ابي الحسن الأصفهاني (10) جاء فيها: برغم مما قد صدر منا تُحرم الإنتخاب في الوقت الحاضر لما هو غير مخفيٌ وما **ظاهر فمن دخل فيه او ساعد عليه، فهو كمن حارب الله ورسولهُ واوليائهِ (صلوات الله عليهم أجمعين)** [11].

وعلى إثر صدور تلك الفتاوى للمرجعيات الدينية، أعلن سكان النجف بأن المشاركة في الإنتخابات أمر غير وارد، فضلاً عن كونها لاقت صدى واسعاً في بغداد وجنوب البلاد [12]. وأثارت تلك الفتوى علماء الدين في كربلاء والكاظمية، مما دفعهم إلى إصدار فتاوى مشابهه من أجل مقاطعة الإنتخابات [13]. أدت مقاطعة الإنتخابات ، وطلب المندوب برسي كوكس المندوب السامي البريطاني من رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب اللجوء للقوة في إجرائها، إلى تقديم الأخير إستقالة حكومته في السادس من تشرين الثاني 1922 بعد خروج الموقف عن السيطرة ؛ مما دفع البريطانيين الى الطلب من الملك فيصل بن الحسين بتكليف وزير الداخلية المستقيل عبد المحسن السعدون مسؤولية تشكيل الحكومة ، بوصفه من أشد المطالبين بإجراء الإنتخابات بالقوة، فألفها في الثامن عشر من تشرين الثاني 1922 [14]. كانت ردة فعل المرجعية بشأن تشكيل حكومة السعدون وإعلان عزمها على إجراء الانتخابات مهما كلف الأمر، باصدار فتوى أخرى، منها فتوى الشيخ النائني والتي جاء فيها: **لا إشكال في حرمة الإنتخابات ومن إنتخبَ فقد عصى وجاء بغضبٍ من الله العظيم** [15].

على إثر ذلك ، أصدر الشيخ مهدي الخالصي [16] فتوى تأيداً للمرجعية الدينية في النجف ، مما جاء فيها : **إن الاجواء لم تعد ملائمة لاجراء الإنتخابات بعد أن أستخدم البريطانيون القوة العسكرية ، وإغلقوا الأحزاب السياسية ونفوا الوطنيين خارج البلاد ، وقصفوا العشائر بالطائرات وقتلوا العديد من الأطفال والنساء وكبار السن، من أجل إجبار العراقيين المنتفضين على القبول بالمعاهدة الإنتدابية** {معاهدة 1922}، وتلاها فتاوى اخرى لرجال الدين في الكاظمية أمثال السيد حسن الصدر، والسيد محمد مهدي الصدر، والسيد محمد مهدي الموسوي والسيد محمد إسماعيل أسد الله ، فضلاً عن تأييد العديد من رجال الدين في الأعظمية ، وتعدَ الأمر تأييد بعض رجال الدين المسيحين في الموصل وغيرها[17] ، وذكر عبد الرزاق الحسني أن المطارنة المسيحيين دعوا اسفارهم إلى مقاطعة الانتخابات تمسكاً بالجامعة الوطنية وحفظاً للمصالح المشتركة [18]. مما أضفى على المقاطعة طابعاً وطنياً تجاوز الأطر المذهبية التي كانت بريطانيا ومؤيديها يراهنون عليه .

تكمن أهمية فتوى الشيخ الخالصي بوصفه من المرجعيات ذات الثقل الديني والإجتماعي في بغداد وجنوب العراق ومحط تقدير وأحترام المرجعية الدينية في النجف الأشرف ، إذ تجدر الأشاره الى أن موافقته على بيعة فيصل بن الحسين ملكاً على العراق بعد أن تعهد له الأخير بالسعي لتخليص العراق

من الإنتداب البريطاني، قد أثر إيجابياً على موقف المرجعية الدينية في النجف الذي كان متحفضاً على تنصيب الملك فيصل بسبب علاقته ببريطانيا . أثمرت جهود المرجعية الدينية في النجف وسائر جهود رجال الدين الأخرين في تعطيل الإنتخابات، إذ إستقالت الهيئات الإنتخابية في معظم مناطق الفرات الأوسط وتراجع الأقبال كثيراً في بغداد وشمالها ، فتوقفت الانتخابات نهائياً في مطلع عام 1923 [19]. بذلت الحكومة العراقية جهود حثيثة لإسترضاء المرجعية الدينية في النجف، ولكنها لم تنجح ، فحاولت الالتفات على فتواها بإشاعة دعاية مضادة تفيد بأن المرجعية قد رجعت عن فتواها، لكنها لم تنجح بعد صدور فتوى أخرى للسيد ابي الحسن الأصفهاني، نسخت منها الالاف والصقت على أبواب الجوامع كانت أشد لهجة من سابقتها إذ جاء فيها : **إلى إخواننا المسلمين إن هذا الإنتخاب يميت الامة الإسلامية، فمن إنتخب بعد علمه بحرمة الإنتخاب، حرمت عليه زوجته وزياراته ولايجوز رد السلام عليه ولا يدخل حمام المسلمين** [20].

نتيجة لتسارع الأوضاع والخوف من تطورها الى ما لا يُحمد عقباه ، أبدت الحكومة العراقية والمندوب السامي البريطاني الحاكم الفعلي للبلاد بعض المرونة تجاه مطالب المرجعيات الدينية والقوى الوطنية الأخرى، حينما لبت بعض مطالبهما في إعادة النظر بدعوة العراقيين للمشاركة بالإنتخابات، إذ أطلقت سراح عدد من المنفيين العراقيين خارج العراق وأعادتهم من جزيرة هنجام (تقع في الخليج العربي)، وأصدرت قراراً للتفتيش الإداري خصت مادته الرابعة : **يكون مقر المفتيين الإداريين في بغداد ويرسلون للتفتيش حسبما تقتضيه الضرورة وتراه وزارة الداخلية مناسباً** [21]، فضلاً عن توقيع بروتكول ملحق بالمعاهدة ، قُلص بموجبه مدة المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922، من عشرين عاماً إلى أربعة أعوام لأجل تهدئة المعارضة،وقرر مجلس الوزراء السماح للحزبين المحظورين المناهضين للمعاهدة وهما الحزب الوطني وحزب النهضة بإستئناف نشاطهما[22] ، كما تم التخطيط لتأجيل الإنتخابات مؤقتاً لخفظ الإحتقان في الشارع العراقي وإختيار التوقيت المناسب لتنفيذ الإنتخابات [23]. بالرغم من تلك الجُهود التي أُريد منها إنجاح العملية الإنتخابية، الا إن المرجعية الدينية رفضت إعادة النظر بفتواها بدعوى عدم جدية بريطانيا بتخليص العراق فعلياً من الإنتداب وأن تلك التنازلات محاولة لخداع الرأي العام العراقي ، فضلاً عن عدم وجود ضمانات حقيقية بأن تُعبر عن رغبة الشعب العراقي في الإستقلال التام عن طريق ممثليه من الوطنيين والخشية من وصول المنتفعين والعملاء الى المجلس التأسيسي وتمريره لمعاهدة 1922 والتي تعدَها القوى الوطنية صورة أخرى للإنتداب ، فلجأت الحكومة العراقية ودار الإعتماد البريطانية إلى أساليب أخرى كالترغيب والترهيب لتحقيق أهدافها، وأجرى الملك فيصل بن الحسين في 12 أذار 1923 جولة في مدن جنوب العراق ومنها مدن العتبات المقدسة النجف الأشرف وكربلاء المقدسة، وقد رافق تلك الجولة وصاحبها حملة صحفية من لدن الصحف الرسمية، لتهيئة الرأي العام لقبول الإنتخابات، وتفنيد مطالب القوى الوطنية التي تقف عقبة في طريق أجرائها وقد شعرت المرجعية الدينية بالقلق من زيارة الملك، لذا أرسل السيد الأصفهاني الى رؤساء العشائر برقيات أكد فيها إستمرار تحريم الإنتخابات جاء فيها: " **بلغوا فيها كما أمرتكم سادات الشامية ورؤسائها إني قد بينت غير مرة تحريم الإنتخابات في الوقت الحاضر ويقيناً بلغكم ذلك فألمامول فيكم ما هو المعهود فيكم من التمسك بعرى الشريعة المطهرة** " [24] . ولاجل تعزيز موقف الملك أمام الإنتقادات المحتملة أصدر المندوب السامي بياناً أوضح فيه إن زيارة الملك فيصل بن الحسين تؤكد بان البلاد ليست في حالة الأحكام العرفية [25]. والواقع إن فيصل هدف من زيارته ايضاً التأكيد للعراقيين أن شروط المرجعية الدينية لمواقفها على اجراء الإنتخابات قد تم تلبيتها.

ويثار تساؤل الم تحقق الحكومة العراقية والمندوب السامي البريطاني المطالب الرئيسة للمرجعية الدينية والقوى الوطنية، الخاصة بإعادة المنفيين وتعديل زمن المعاهدة والسماح للأحزاب العراقية المعارضة بالعمل ، وموضوع الخلاف في الأصل هو تأسيس مؤسسة برلمانية تُعد أساسا لأي نظام سياسي ديمقراطي ولا يكتمل بناء الدولة حديثة من دونها ؟ وللمتتبع لتاريخ العراق المعاصر ومخرجاته أن يجيب ، إن موضع الخلاف آنذاك يتمحور حول مبدأين الأول مشروع الدولة العراقية تحت النفوذ البريطاني أي الواقعية السياسية _ إن جاز التعبير _ والثاني مشروع الدولة العراقية الوطنية أي المثالية السياسية _ إن جاز التعبير _ وكانت الكفة بحسب ظروف تلك المرحلة تميل عند أغلب سياسي العراق المؤثرين وبالطبع الجانب البريطاني صاحب القرار السياسي لتبني الواقعية السياسية ولكن أكدت المجريات والتطورات السياسية وسير عمل مؤسسات الدولة العراقية صوابية ما كانت المرجعية الدينية والقوى الوطنية تهدف اليه من ضرورة بناء مؤسسات الدولة العراقية على أسس تُراعي المصلحة العراقية بعيداً عن هيمنة بريطانيا المطلقة، بمعنى كلما كان الأساس سليم فإن مخرجاته سليمة وتحقق الإستقرار السياسي المنشود وهذا ما لم يتحقق طيلة العهد الملكي وأدى في النهاية الى سقوط ذلك العهد ودخول العراق في متاهات سياسية غنية عن الذكر ، ومع ذلك كانت المرجعية الدينية بحاجة الى تغليب المنطق السياسي عن التشدد السياسي في معالجة موضوع في غاية الأهمية ، بمعنى أن إقامة اول مجلس برلماني له مهام تأسيس مؤسسات الدولة شيء مهم ولكن الأهم أن توجه مهام ومقررات ذلك المجلس لتحقيق أكبر قدر من تصحيح المسار وتثبيت المصلحة العراقية وذلك كان سيتحقق بنسبة أكبر إن إستمر تاثير المرجعية ، فالمسالة أشبه بمن رفع السيف وإنتهى تأثيره وبمن لم يرفعه لكن الآخر سيحسب له حساباً كبيراً خشية رفعه اياه.

ثالثاً : موقف المرجعية الدينية من إعادة إجراء إنتخابات المجلس التأسيسي :

إستمرت المرجعية الدينية في معارضتها لإجراء الإنتخابات وان تكون من مهام المجلس التأسيسي التصديق على المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922، ولاجل توحيد المواقف أزاء الإجراءات البريطانية بشأن تلبية شروط المرجعية ، التي رأت فيها خدعة بريطانية لتمرير المعاهدة إتصلت بعلماء الكاظمية وعلى رأسهم الشيخ مهدي الخالصي، وإتفق الجانبان على تشديد لهجة الفتاوى بحيث تشمل تحريم التعامل مع الحكومة إذ لم تلغ الحكومة مشروع الإنتخابات وتعمل على انهاء الإنتداب اولاً[26]. وهذا يدل على أن الإستجابة لفتاوى التحريم قد شجعت المرجعية الدينية على المطالبة الصريحة بما تريده ، فعمدت الى إرسال مجموعة من الفتاوى الجديدة الى الكاظمية لغرض نشرها في مناطق اخرى وأبرزها فتاوى الشيخ النائني و السيد ابي الحسن [27].

تصاعدت حدة التوتر بين المعارضة والحكومة ، بعدما خلع الشيخ مهدي الخالصي بيعته للملك فيصل بن الحسين، في حفل كبير عُقد في مدرسة الشيخ الخالصي العلمية في الكاظمية قال فيه : **لقد بايعنا فيصلاً ليكون ملكاً على العراق بشروط وقد أخل بتلك الشروط فلم يعد له في أعناقنا وأعناق الشعب العراقي أية بيعة** [28]. أدركت الحكومة العراقية إن هذا الإجراء قد أخذ منحىً خطيراً يُهدد النظام السياسي، وإن المرجعية الدينية في النجف والشيخ الخالصي ليس بالإمكان تحجيمهما والسيطرة عليهما، نظراً لتأثيرهما على جنوب ووسط العراق والوطنيين كافة. وعليه وجدت أن الأمر يتطلب إجراءات صارمة وجريئة، وبناءً على ذلك قررت في السابع عشر من حزيران 1923 وبأكثرية الأصوات البدء باجراء الإنتخابات في الالوية العراقية ، وتهديد المرجعيات الدينية المعارضة بصورة قانونية وذلك بتسفير من ليس في رعويته التبعية العثمانية ، وتقديم العراقيين المقاطعين للإنتخابات إلى المحاكم عن طريق تعديل قانون العقوبات البغدادي بحيث تتمكن من إخراج من يصنف غير

عراقي الأصل ، أي لم تملك عائلته الجنسية العثمانية قبل تأسيس الدولة العراقية إذ ما اقترفوا جنحاً سياسية [29]. وتحت ذريعة خرق القانون بعد ضبط منشورات سياسية تحرض على العنف وتُحرم المشاركة في الإنتخابات في مدرسته الدينية في الكاظمية المقدسة ، قررت حُكومة عبد المحسن السعدون في 27 حزيران 1923، نفي الشيخ الخالصي إلى خارج العراق ، بلاد فارس تحديداً، بذريعة تبعيتهم الفارسية . والواقع لم يكن السعدون ليقدم على تلك الخطوة دون نيله الضوء الأخضر من دار الإعتماد البريطانية ممثلة الإنتداب البريطاني في العراق والملك فيصل بن الحسين ، لا سيما إن سلطات الإنتداب قد إهتمت بموضوع تبعية الشيخ الخالصي منذُ وقت مُبكر ،يؤكد ذلك تقرير بريطاني جاء فيه : **إن للشيعة تاثيرا في شؤون البلاد مصدرهُ العلماء ورجال الدين ، الذين يعملون وراء المصلحة المذهبية دون المصلحة الوطنية، فإضعاف موقف رجال الدين إبعاد تكتل رجال الدين الشيعة ضد إجراءات الحكومة** [30].

كان ذلك الاجراء من المفارقات التاريخية، فالشيخ الخالصي هو من أسهم في تذليل الصعاب امام انتخاب فيصل بن الحسين ملكاً على العراق رغم كون الأخير غير عراقي وليس شيعياً ، وفيصل حرص على نيل مبايعته له ، حتى يقتدي العراقيون به ، فمن الغرابة ان يتهم بعراقيته – مع إن الكثير من الباحثين – يؤكدون عروبة عائلة الخالصي ، وكون تبعيتها لبلاد فارس كانت جزءا من عزوف الكثير من العوائل العراقية عن التجنس بالجنسية العثمانية خشيةٍ من التجنيد، الذي كان يؤرق مضاجع العراقيين انذاك [31]. كان وصول خبر الإجراءات ضد الخالصي شديد الوطء في النجف الأشرف، فاعُلن الإضراب العام وأُغلقت الأسواق وتجمهر المواطنين في ضريح الامام علي(ع) وأعلنت المرجعيات الدينية تضامنها مع الشيخ الخالصي، وتقرر عقد إجتماع عاجل في منزل السيد ابي الحسن الاصفهاني، حضره كل من الشيخ النائني والسيد محمد علي بحر العلوم والشيخ محمد جواد الجواهري والميرزا مهدي الخراساني والشيخ عبد الكريم الجزائري وغيرهم، وقد أيد الحاضرون فكرة السيد الأصفهاني بالإحتجاج على نفي الشيخ الخالصي، القاضية بالهجرة من العراق إلى بلاد فارس إحتجاجاً على قرار النفي [32]. لجأت الحكومة في بادئ الأمر الى محاولة إمتصاص نقمة المرجعية الدينية والمواطنين ، فبعثت متصرف كربلاء مولود مخلص الى النجف الأشرف لتطمين المرجعيات وإبلاغها أسف الحكومة على إضطرارها إلى إتخاذ قرار تهجير الشيخ الخالصي وبيان انه جاء بعد نفاد الوسائل السلمية التي إتبعتها حتى الان [33]. حاولت العشائر ثني المرجعيات الدينية عن قرارها الهجرة خارج العراق ، ونجد تفاصيل ذلك في التقرير السري التي بعثت به إدارة التحقيقات الجنائية المركزية إلى مستشار وزارة الداخلية عن تطورات الوضع في النجف الأشرف جاء فيه : **وعلمنا بأن علماء الدين الذين أصدروا أوامرهم بإغلاق المحلات بعد ظهر يوم السابع والعشرين من حزيران إحتجاجاً على نفي الخالصي، وقد تجمعوا في صحن الإمام علي {ع} وكان في مقدمتهم السيد ابو الحسن الأصفهاني والميرزا النائني {الميرزا من كانت والدته تنتسب للسادة الأشراف } والسيد محمد الفيروز إبادي والسيد علي الشهرستاني، والشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ أحمد كاشف الغطاء والميرزا أحمد الخرساني واخرون غيرهم، ومعهم ما يقارب الـ(1000) من طلبة العلوم الدينية والأتباع، وأدوا الزيارة وإبتهلوا النصرة للإسلام، ثم غادروا النجف إلى مسجد السهلة في الكوفة لليلة واحدة وفي الساعة الثامنة مساءً زار العلماءُ في مسجد السهلة مجموعة من شيوخ العشائر المحيطة بمدينة الكوفة ، منهم عمران الحاج سعدون وعلوان الحاج سعدون وآخرون، وطلبوا منهم عدم مغادرة العراق ووعدوهم بتنفيذ أوامرهم الا أنهم رفضوا هذا العرض** [34].

غادر مراجع الدين الكوفة عن طريق نهر الفرات بوساطة الزوارق البخارية في 28 حزيران 1923 ، باتجاه كربلاء المقدسة ، التي وصلوها في اليوم التالي، إذ اعُدت لهم خيمة خاصة للنزول فيها ومنعت السلطات المحلية الأهالي من الإتصال بهم، ثم وصلت الأوامر إلى متصرف كربلاء بتسهيل سفر الذين يحملون الجنسية الفارسية منهم، اما الباقون فيجب إبقاؤهم في العراق ووضعهم تحت مراقبة الشرطة [35]. وفي الأول من تموز تم تسفير تسعة منهم في مقدمتهم السيد ابو الحسن الأصفهاني والشيخ النائني إلى بلاد فارس [36]. مما لاشك فيه إن اقدام المرجعيات الدينية على الهجرة إلى بلاد فارس، كان خطأ تاريخي ، إذ سهل على الحكومة تنفيذ مخططها الرامي إلى تهجيرها بدون أي تبعات، بل على العكس من ذلك أظهرت الحكومة بمظهر القوي الذي حجم المرجعية الدينية ،ثم أن هجرتهم الطوعية لم تدع للعشائر والمواطنين فرصة التعبير عن مشاعرهم والتي ربما كانت ستأخذ منحى آخر إن كانت الهجرة قسرية ، فضلاً الأثار السلبية على الحركة الوطنية المعارضة للإنتداب البريطاني بعدما فقدت دعم وتأثير المرجعية على عموم الشعب العراقي [37].

قررت حكومة عبد المحسن السعدون إستئناف عملية الإنتخابات مجدداً، بعدما ذللت أهم العقبات أمامها، وإختارت يوم الثاني عشر من تموز 1923 المباشرة فيها،إذ تم الغاء الهيئات التفتيشية القديمة، وتأليف آخرى جديدة [38]. تمت الانتخابات بصعوبة في النجف اما في الكاظمية فأظهرت النتائج عزوف الكثير من أهلها عن المشاركة فيها. [39] قدمت حكومة عبد المحسن السعدون إستقالتها الى الملك فيصل في 15 تشرين الثاني 1923 في أعقاب نجاحها في إتمام انتخابات المجلس التاسيسي ، وأراد الملك فيصل تكليف شخصية تعمل على تهدئة الخواطر بعد هجرة رجال الدين. فإختار جعفر العسكري وزير الدفاع في حكومة السعدون المستقيلة ليشكلها، وإنيطت بها مهمة جمع المجلس التأسيسي. صدرت الإرادة الملكية في 27 أذار 1924 بإفتتاح المجلس التأسيسي ،وكان من المؤمل أن يناقش المجلس مهامه المعلنة قبل إنتخابه وهي إقرار قانون أساسي (دستور) للعراق وإقرار قانون إنتخابي للإنتخابات البرلمانية وتصديق معاهدة 1922 كي تدخل حيز التنفيذ رسمياً وقانونياً ، ولكن قبيل العاشر من أذار 1924 موعد مناقشة مهام المجلس التأسيسي ،أصر المندوب السامي البريطان هنري دوبس [40] على تغيير مهام المجلس الى التصديق على المعاهدة اولاً ثم إقرار الدستور فإقرار قانون الإنتخابات البرلمانية . كشف تغيير مهام المجلس حقيقة النوايا البريطانية من جهة ومن جهة آخرى مصداقية التحفظات الوطنية العراقية بشأن صعوبة التوفيق بين الإنتداب ومطالب الإستقلال التام ، إذ إن تغيير تلك المهام تعني إخضاع الدستور العراقي المرتقب إقراره عملياً لبنود المعاهدة وبالتالي الإنتداب ، لوجود مواد دستورية تُقر الإعتراف بالمواثيق والمعاهدات والإتفاقيات التي عقدتها الدولة العثمانية ثم الدولة العراقية رسمياً قبل إقرار الدستور وبالتالي أفرغت مواد الدستور العراقي التي تنص على سيادة العراق وإستقلاله من محتواها [41].

وبعد جلسة طويلة وبضغوط من المندوب السامي البريطاني على الملك فيصل[42]، صوت المجلس التأسيسي بالمصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922 وتأجيل إقرار القانون الأساسي وقانون الإنتخابات البرلمانية لوقت آخر [43].

الخاتمة :

– كانت إنتخابات ضرورة ملحة لبريطانيا والنظام السياسي العراق القائم على الإنتداب البريطاني ، وتكمن تلك الضرورة بالتصديق على معاهدة 1922 وشرعنتها بما يتوافق والقانون الدولي للدول البرلمانية الديمقراطية ،وبالتالي إقرار المجلس التأسيسي للدستور كان بالنسبة للبريطانيين أمرا ثانويا.

– وجدت المرجعية الدينية بمقاطعة الشعب العراقي للإنتخابات ، فرصة للوقوف بوجه المشروع السياسي البريطاني في العراق القائم على ترسيخ النفوذ البريطاني في العراق .

– على الرغم من أن موقف المرجعية الدينية من إنتخابات المجلس التأسيسي كان يبدو موقفاً للوطنية المثالية مقابل الواقعية السياسية للمشروع البريطاني ، الذي تحصن بضرورات إستكمال المباني السياسية والقانونية لتأسيس الدولة العراقية ، الا أن الوقائع التي رافقت إنعقاد المجلس أثبت أن موقف المرجعية كان يلامس حقيقة النوايا البريطانية في العراق ، بعدما عدلت بريطانيا مهام المجلس الى التصديق معاهدة 1922 وملاحقها اولاً .

– ما يؤخذ على المرجعية الدينية في موقفها من انتخابات المجلس التأسيسي أمرين ، الأول: إنها ركزت على انتخابات المجلس التأسيسي دون التأكيد على مهام المجلس وضرورة إقرار الدستور أولاً دون تغيير بعد إنعقاده ، ما يعني الالتفات على المشروع البريطاني واحراج منفذيه وتجريدهم من ذريعة معارضة المرجعية لتثبيت أركان الدولة العراقية ، والثاني : تركها العراق وهجرتها الى بلاد فارس تعاطفاً مع تسفير الحكومة العراقية للشيخ الخالصي
، ليس فقط انه جرد الحركة الوطنية الداعية لمقاطعة الإنتخابات من قوتها ، إنما أضعف الدور السياسي المؤثر للمرجعية في الضغط على البريطانيين ومشروعهم في العراق.

قائمة الهوامش :

(1) كانت بنود المعاهدة لا تختلف من ناحية المضمون عن لائحة او صك الإنتداب البريطاني على العراق ، عن نص العاهدة ينظر : فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية – البريطانية واثرها في السياسة العراقية 1924-1948 (بغداد : د.م، 1977) ، ص 14-39

(2) جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر 1914، -1968 ، ط 2 (بغداد : مكتبة عدنان ،2015)، ص48-49.

(3) عبد الرزاق الحسني، ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج1 ، (بغداد: دار الشؤون الثقافية ، 1988)، ص111.

(4) المفيد ((جريدة)) العدد (92) 8 آب 1922، ص2.

(5) المصدر نفسه، ص2.

(6)محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية ، ج2،ط1،(بغداد : مطبعة الفلاح، 1924) ، ص 485.

(7) البصير، المصدر السابق ، ج2، ص 485-486.

(8) الشيخ محمد حسين الغروي النائني : مجتهد ومرجع تقليد شيعي إمامي للمدة (1920-1936) ولد في مدينة نائين قرب اصفهان وسط بلاد فارس في العام (1857) من اسرة دينية معروفة ، دعم التيار الإصلاحي المؤيد للحركة الدستورية في بلاد فارس عام 1905 ، أفتى بالجهاد ضد القوات البريطانية وعارض الإنتداب البريطاني بشدة ، عرف بخزارة نتاجه الفكري والبحثي ، توفى في بغداد عام 1936 ودفن في النجف . للمزيد ينظر: المحقق النائني تنبيه الأمة وتنزيه الملة، تعريب: عبد الحسين آل نجف، (قم : مؤسسة أحسن الحديث ، 1419ه) ، ص 29-44 ؛ أمجد أسعد شلال المحاويلي، محمد حسين النائني " دراسة تاريخية " ، رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة الكوفة : كلية الآداب ، 2006)، ص 20-40.

(9)دار الكتب والوثائق ببغداد : ملفات البلاط الملكي، ملفة (2619) الإنتخابات وفتاوى علماء النجف ضدها، 9 تشرين الثاني 1922 ، ورقة 1-3. وسأرمز له (د.ك . و)

(10) السيد ابو الحسن الاصفهاني: المرجع الأعلى للشيعة الإمامية في العراق وخارجه بعد وفاة الشيخ النائني، ولد في أصفهان في فارس عام 1867 هاجر إلى النجف لإكمال دراسته في مدارسها الحوزوية، من أنصار التيار الإصلاحي في النجف الأشرف ، ساند ثورة العشرين وعارض الإنتداب البريطاني ، له العديد من المؤلفات الفقهية، توفي في النجف عام 1946 . للمزيد ينظر : جاسم محمد إبراهيم سعد اليساري ، السيد أبو الحسن الأصفهاني

دراسة تاريخية 1867-1946، إطروحة دكتوراه غير منشورة،(بغداد: معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، (2007).

(11) د.ك.و : ملفات وزارة الداخلية ، فتاوى تحريم الإنتخابات، رقم الملف (2619) و (2، 3، 9، 11).

(12) عبد الهادي الحائري، تشيع وشروطين در ايران، ط2،(طهران: سبهر، 1952) ، ص 174.

(13) المصدر نفسه، ص 175.

(14) عبد الأمير هادي العكام ،الحركة الوطنية في العراق 1921-1933، ط1 (بغداد : مطبعة الاداب ،1975) ، ص 119-120.

(15) د.ك.و : ملفات وزارة الداخلية، ملفة (2618) والإنتخابات والعشائر، 16 تشرين الثاني 1922، ورقة (8).

(16) محمد مهدي الخالصي: فقيه مراجع تقليد ، ولد في الكاظمية عام 1860، درس في النجف ونال الإجتهاد فيها، من مؤيدي التيار الاصلاحي، له العيد من المؤلفات الفقهية ، كان مؤمناً بأن العمل السياسي واجباً شرعياً، بايع الملك فيصل بن الحسين ،عارض الإنتداب البريطاني، نفته السلطات العراقية عام 1923 إلى بلاد فارس والتي توفي فيها عام 1925. ينظر: محمد صالح الكاظمي، أحسن الاثر فيمن أدركناه في القرن الرابع عشر، (بغداد: مطبعة النجاح ، 1934)، ص 8-14.

(17) إخلاص لفته حريز الكعبي ، موقف الحوزة العلمية في النجف الاشرف من تطورات السياسية في العراق 1914-1924 ، رسالة ماجستير ،(الجامعة المستنصرية : كلية التربية ، 2005)، ص 171.

(18) حسين عبد الواحد بدر ، موقف المؤسسة الدينية في النجف الأشرف من مشروع الدولة الوطنية في العراق 1918-1941، إطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة بغداد : كلية الآداب . 2010) ص 143.

(19) الحسني، المصدر السابق، ج1، ص 149.

(20) نقلاً عن : عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، 1900-1924، الجذور الفكرية والواقع التاريخي، ط1(بيروت: د.م، 1985). ، ص 260.

(21) بدر ، المصدر السابق ، ص 144.

(22) محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي ج2، ط1، (بغداد : د .م، 1989) ص 38.

(23) العراق ((جريدة)) العدد 316 ، 14 آيار 1923، ص1.

(24) الأدهمي، المصدر السابق ، ج2، ص 38.

(25) د. ك .و، وزارة الداخلية ، الإنتخابات وفتاوى علماء النجف ضدها ملف (2619) (19) ، ص31.

(26) د.ك.و، وزارة الداخلية ، ملفة تحريم الإنتخابات، و (8) ص (12).

(27) عن نص تلك الفتاوى ينظر: الأدهمي ، المصدر السابق ، ج 2، ص 39-40 .

(28) الحسني ، المصدر السابق، ج1، ص 177 ؛ لفته، المصدر السابق، ص 178.

(29) لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراقي السياسي المعاصر، (بغداد: د.م ، 1988) ، ص 88-91.

(30) نقلاً عن : المصدر نفسه، ص87-88 .

(31) للمزيد ينظر: الرهيمي، المصدر السابق ، ص 330.

(32) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج 6، ط1 (بيروت : دار الوراق، 2007) ، ص 226.

(33) الحسني ، المصدر السابق ،ج1 ،ص 173.

(34) عبد الستار شنين علوه الجنابي ، تاريخ النجف السياسي 1921-1941، رسالة ماجستير ،(جامعة الكوفة: كلية الآداب ، 1997) ص 114-115 .

(35) حسن شبر ، تاريخ العراق السياسي المعاصر، ج2 (بيروت : دار المنتدى، 1990) ،ص320.

(36) المصدر نفسه،،ج2، ص 310.

(37) تجدر الإشارة الى أن المرجعيات الدينية قد شعرت بعدم صوابية قرارها في الهجرة الى بلاد فارس (ايران حالياً) وقررت العودة الى العراق بعد قبولها بشروط الملك فيصل للسماح لهم بالعودة ، كما في الرسالة التالية التي بعثها السيد الأصفهاني للملك فيصل 26 أذار 1924 وجاء فيها : " وقد أخذنا على أعناقنا عدم المداخلة في الأمور

السياسية والإعتزال عن كل ما يطلبه العراقيون ولسنا بمسؤولين عن ذلك وإنما المسؤول عن مقتضيات الشعب وسياسته جلالتكم " . للمزيد ينظر : الجنابي، المصدر السابق، ص 126.

(38) د.ك.و . ملفات وزارة الداخلية، فتاوى علماء النجفَ، رقم الملف (2219) و (12) ، ص (21).

(39) الأدهمي ، المصدر السابق ،ج2 ، ص162.

(40) هنري دوبس (Henry Dobbs): سياسي وعسكري بريطاني ، ولد عام 1871،عمل في مناصب مختلفة في ايران (بلاد فارس حينذاك) وافغانستان والهند ، التحق بالحملة البريطانية على العراق ثم عمل مستشار مالي بعد إحتلال بغداد خلف برسي كوكس مندوباً سامياً لبريطانيا على العراق عام 1923، توفى عام 1934 . العراق في الوثائق البريطانية 1905-1930 ، ترجمة: فؤاد قزنجي ، (بغداد : دار المأمون ،1989) ،ص 25 .

(41) للمزيد عن مواد الدستور العراقي الذي أقر عام 1925 ، ينظر : رعد ناجي الجدة ، التطورات الدستورية في العراق ، ط1، بيت الحكمة ، بغداد ، 2004 .(دستور 1925)

(42) تجدر الإشارة الى أن هنري دوبس قد مارس ضغوطاً كبيرة على الملك فيصل بن الحسين وصلت للتهديد بعدم مساندة بريطانيا لموقف العراق في قضية الموصل التي كانت عصبة الأمم تبحث وضع تسوية نهائية لعائديتها للعراق ام تركيا ، فضلاً عن الغاء المعاهدة البريطانية مع العراق وملاحقها والتهديد بسحب بريطانيا قبولها الإنتداب على العراق لصالح إيطاليا - بالطبع التهديد الأخير مجرد ضغط ،إذ لا يمكن لبريطانيا التخلي عن مصالحها في العراق لأي دولة آخرى – ما دفع الملك فيصل للطلب من النواب التصويت لصالح المعاهدة بالقول "لا تتركوا فيصل معلقاً بين السماء والأرض ". حميدي ، المصدر السابق ، ص 57_58 . .

(43) صوت المجلس التأسيسي بأغلبية 37 عضو ومعارضة 24 عضو وإمتناع 8 أعضاء عن التصويت من مجموع الحضور البالغ 69 عضواً. للمزيد ينظر : المصدر نفسه ، ص 58-59.

قائمة المصادر والمراجع :

اولاً : الوثائق العراقية غير المنشورة :

1- د.ك.و : ملفات البلاط الملكي، ملفة (2619) الانتخابات وفتاوى علماء النجف ضدها، 9 تشرين الثاني 1922 ، ورقة 1-3.

2- د.ك.و : ملفات وزارة الداخلية ، فتاوى تحريم الانتخابات، رقم الملف (2619) و (2، 3، 9، 11).

3- د.ك.و : ملفات وزارة الداخلية، ملفة (2618) والانتخابات والعشائر، 16 تشرين الثاني 1922، ورقة (8).

4- د. ك .و، وزارة الداخلية ، الإنتخابات وفتاوى علماء النجف ضدها ملف (2619) (19) ، ص31.

5- د.ك.و، وزارة الداخلية ، ملفة تحريم الإنتخابات، و (8) ص (12).

6- د.ك.و . ملفات وزارة الداخلية، فتاوى علماء النجف، رقم الملف (2219) و (12) ، ص (21).

7- د.ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملفة (2619) الإنتخابات وفتاوى علماء النجف ضدها، 9 تشرين الثاني 1922 ، ورقة 1-3.

ثانياً : الأطاريح والرسائل الأكاديمية :

أ: أطاريح الدكتوراه:-

1- حسين عبد الواحد بدر ، موقف المؤسسة الدينية في النجف الأشرف من مشروع الدولة الوطنية في العراق 1918-1941، إطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة بغداد : كلية الآداب . 2010) .

2- اليساري ،جاسم محمد إبراهيم سعد ، السيد أبو الحسن الأصفهاني دراسة تاريخية 1867-1946 ، إطروحة دكتوراه غير منشورة،(بغداد: معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 2007).

ب: رسائل الماجستير:-

1- الجنابي ،عبد الستار شنين علوه ، تاريخ النجف السياسي 1921-1941، رسالة ماجستير ،(جامعة الكوفة : كلية الآداب ، 1997).

2- المحاويلي ، أمجد أسعد شلال ، محمد حسين النائني " دراسة تاريخية " ، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الكوفة :كلية الآداب ، 2006).

3- الكعبي ، إخلاص لفته حريز ، موقف الحوزة العلمية في النجف الأشرف من تطورات السياسية في العراق -1924 ، رسالة ماجستير ،(الجامعة المستنصرية: كلية التربية ، 2005).

ثالثاً: الكتب باللغة العربية والمترجمة –

أ- باللغة العربية:

1- الأدهمي ،محمد مظفر ، المجلس التأسيسي العراقي ج2، ط1، (بغداد : د .م، 1989)

2- البصير، محمد مهدي ، تاريخ القضية العراقية ، ج2، ط1،(بغداد : مطبعة الفلاح، 1924).

3- الجدة ، رعد ناجي ، التطورات الدستورية في العراق ، ط1،(بغداد: بيت الحكمة ، 2004).

4- حميدي ، جعفر عباس ، تاريخ العراق المعاصر 1914، -1968 ، ط 2 (بغداد : مكتبة عدنان ،2015).

5- الحسني ، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج1 ، (بغداد: دار الشؤون الثقافية ، 1988)،

6- الرهيمي ،عبد الحليم ، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، 1900-1924، الجذور الفكرية والواقع التاريخي، ط1(بيروت: د.م، 1985).

7- شبر ، حسن، تاريخ العراق السياسي المعاصر، ج2 (بيروت : دار المنتدى، 1990).

8- العكام ،عبد الأمير هادي ،الحركة الوطنية في العراق 1921-1933، ط1 (بغداد : مطبعة الاداب ،1975).

9- العمر ، فاروق صالح ، المعاهدات العراقية – البريطانية واثرها في السياسة العراقية 1924-1948 (بغداد : د.م ، 1977).

10-الكاظمي،محمد صالح، أحسن الاثر فيمن أدركناه في القرن الرابع عشر، (بغداد: مطبعة النجاح ، 1934).

11-آل نجف،عبد الحسين ، (قم : مؤسسة أحسن الحديث ، 1419ه).

12- فرج، لطفي جعفر، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، (بغداد: د.م ، 1988).

13- الوردي ، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج 6، ط1 (بيروت : دار الوراق، 2007).

ب: الكتب المترجمة -

1- العراق في الوثائق البريطانية 1905-1930 ، ترجمة: فؤاد قزنجي ، (بغداد : دار المأمون ، 1989) .

رابعاً- الكتب الأجنبية (الفارسية):
1- الحائري ،عبد الهادي، تشيع وشروطين در ايران، ط2،(طهران: سبهر، 1952)
خامساً: الجرائد العراقية:
1- العراق ((جريدة)) العدد 316 ، 14 آيار 1923.
2- المفيد ((جريدة)) العدد (92) 8 آب 1922.

List of sources and references:

First: Unpublished Iraqi documents:

1- D.K.W.: Royal Court Files, File (2619) Elections and the Fatwas of Najaf Scholars Against them, November 9, 1922, paper 1-3.
2- D.K.W.: Files of the Ministry of Interior, fatwas prohibiting elections, file number (2619) and (2, 3, 9, 11).
3- D.K.W.: Files of the Ministry of Interior, File (2618), Elections and Tribes, November 16, 1922, Paper (8).
4- Dr. K.W., Ministry of Interior, Elections and Fatwas of Najaf Scholars Against them, File (2619) (19), p. 31.
5- D.K.W., Ministry of Interior, File on Prohibiting Elections, (8) p. (12).
6- KWD Files of the Ministry of Interior, Fatwas of Najaf Scholars, File No. (2219) and (12), p. (21).
7- KWD And, Royal Court Files, File (2619) Elections and Fatwas of Najaf Scholars Against them, November 9, 1922, paper 1-3.

Second: Theses and academic theses:

A: Doctoral dissertations:-

1- Hussein Abdul Wahed Badr, The Position of the Religious Institution in Najaf on the National State Project in Iraq 1918-1941, unpublished doctoral thesis (University of Baghdad: College of Arts. 2010)
2- Al-Yasari, Jassim Muhammad Ibrahim Saad, Al-Sayyid Abu Al-Hasan Al-Isfahani, a historical study 1867-1946, unpublished doctoral thesis, (Baghdad: Institute of Arab History and Scientific Heritage for Postgraduate Studies, 2007).

B: Master's theses:-

1- Al-Janabi, Abdul-Sattar Shanin Alooh, The Political History of Najaf 1921-1941, Master's Thesis, (University of Kufa: College of Arts, 1997).
2- Al-Mahawili, Amjad Asaad Shalal, Muhammad Hussein Al-Naini, "Historical Study," unpublished master's thesis, (University of Kufa: College of Arts, 2006).

3- Al-Kaabi, Ikhlas Lafta Hariz, The Position of the Seminary in Najaf Al-Ashraf on Political Developments in Iraq - 1924, Master's Thesis, (Al-Mustansiriya University: College of Education, 2005).

Third: Books in Arabic and translated -

A- In Arabic:

1- Al-Adhami, Muhammad Muzaffar, The Iraqi Constituent Assembly, vol. 2, 1st edition, (Baghdad: D.M., 1989)

2- Al-Basir, Muhammad Mahdi, History of the Iraqi Issue, vol. 2, 1st edition, (Baghdad: Al-Falah Press, 1924).

3- Al-Jeddah, Raad Naji, Constitutional Developments in Iraq, 1st edition, (Baghdad: House of Wisdom, 2004).

4- Hamidi, Jaafar Abbas, Contemporary History of Iraq 1914-1968, 2nd edition (Baghdad: Adnan Library, 2015).

5- Al-Hasani, Abdul Razzaq, History of the Iraqi Ministries, Part 1, (Baghdad: House of Cultural Affairs, 1988),

6- Al-Rahimi, Abdul Halim, History of the Islamic Movement in Iraq, 1900-1924, Intellectual Roots and Historical Reality, 1st edition (Beirut: D.M., 1985).

7-Shubar, Hassan, Contemporary Political History of Iraq, Part 2 (Beirut: Forum House, 1990).

8- Al-Akkam, Abd al-Amir Hadi, The National Movement in Iraq 1921-1933, 1st edition (Baghdad: Al-Adab Press, 1975).

9- Al-Omar, Farouk Saleh, the Iraqi-British treaties and their impact on Iraqi politics 1924-1948 (Baghdad: D.M., 1977).

10- Al-Kazemi, Muhammad Salih, The best influence on those we realized in the fourteenth century, (Baghdad: An-Najah Press, 1934).

11- Al-Najaf, Abdul Hussein, (Qom: Ahsan Al-Hadith Foundation, 1419 AH).

12- Faraj, Lutfi Jaafar, Abdul Mohsen Al-Saadoun and his role in contemporary Iraqi political history, (Baghdad: D.M., 1988).

13- Al-Wardi, Ali, Social Glances from the Modern History of Iraq, vol6, 1st edition (Beirut: Dar Al-Warraq, 2007).

B: Translated books -

1- Iraq in British Documents 1905-1930, Translated by: Fuad Qazanji, (Baghdad: Al-Ma'mun House, 1989).

Fourth - Foreign books (Persian)

1- Al-Hairi, Abdul Hadi, Shiism and Two Conditions in Iran, 2nd edition, (Tehran: Sepehr, 1952)

Fifth: Iraqi newspapers:

1- Iraq ((Newspaper)) Issue 316, May 14, 1923

2- Al-Mufid ((Newspaper)) Issue (92) August 8, 1922

Abstract:

The research shed light on the issue of the position of the religious authority in Iraq regarding the elections of the Constituent Assembly in the years 1922-1924, starting from the beginnings of those elections, which constituted an urgent necessity for the Iraqi political system under the British Mandate, in terms of the fact that the Council was the first parliamentary council whose primary tasks included the legal establishment of state institutions. Modern Iraqiism, such as approving a constitution for Iraq and approving a law for parliamentary elections, thus consolidating the democratic constitutional system that is compatible with the nature of the declared political system, and on the other hand, ratifying the Iraqi-British Treaty of 1922, which was formulated to regulate the relationship between Iraq and Britain, the state, It was mandated under the League of Nations resolution to impose the mandate system, which was approved at the San Remo Conference in 1920. Its initial position stipulated its agreement to hold these elections in exchange for conditions that the British Relief House and the Iraqi government had to implement before holding those elections, and which revolved around ensuring that national elements were not excluded from the elections. Elections by allowing Iraqi parties and associations to carry out their work while allowing freedom of the press and returning those whom Britain exiled from Iraq after the twentieth revolution, and after the procrastination of the British and the Iraqi government, they issued the terms of reference Religious fatwas prohibited Iraqis from participating in elections, and they had a good response among Muslim clerics of all sects. The matter went beyond the support of some Christian clerics, which gave a national character to the situation. The bodies responsible for holding elections were closed in many cities of Iraq, and thus the elections were postponed, and they were not held. It was carried out only after the harsh and harsh dealings with the religious authorities took place at the end of 1923, so that the council was opened in March 1924.